

## أتلانتك كاونسل: مصر تواجه حالة من عدم اليقين السياسي في عهد السيسي



نشرت مجلة أتلانتك كاونسل تقريراً للكاتب رابح، مدير الأبحاث في المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي، يُسلط الضوء على ما وصفه بحالة عدم اليقين السياسي التي تعيشها مصر في عهد السيسي.

يقول الكاتب في مطلع تقريره إن مصر شهدت تقلبات سياسية في العقد الذي أعقب الربيع العربي. وقد كانت عسكرة السلطة في السياسة سمة أساسية من سمات مصر المعاصرة. وفي نهاية عام 2010، اندلعت مظاهرات حاشدة ضد الفقر والفساد والقمع السياسي.

وأدى ذلك إلى الإطاحة بالرئيس مبارك، وهو ضابط عسكري سابق. وجاء ذلك على الرغم من الإصلاحات الاقتصادية المهمة التي بدأها مبارك في السنوات القليلة قبل التحني عن منصبه، والتي أشاد بها المجتمع الدولي. وخلف الرئيس مرسي، المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين، مبارك بعد انتخابات حرة ونزيهة في عام 2012. وبعد مرور عام على انتخاب مرسي، استولى الجنرال السيسي على السلطة في انقلاب، ومنذ ذلك الحين حكم مصر بقبضة من حديد.

تطور مؤشر الحرية

يوضح الكاتب أن تطور مؤشر الحرية في مصر اتسم بالفعل بأحداث عامي 2011 و2012. فقد شهد مؤشر الحرية زيادة حادة - الأمر الذي عكسته أحداث الربيع العربي والانتخابات الحرة التي تلت ذلك - قبل أن ينخفض بشكل حاد بما يقرب من 10 نقاط، نتيجة للثورة المضادة بقيادة الجنرال السيسي.

ومن الواضح أن المؤشر الفرعي للحرية السياسية يقود الحركات في درجة الحرية الشاملة. وتختفي الزيادة التي بلغت عشر نقاط على هذا المؤشر الفرعي في عام 2011، ثم تنخفض لاحقاً بما يقرب من 15 نقطة، وهو ما يتضح في كل المؤشرات، ولكن بشكل خاص في مجال الحقوق السياسية. لقد قمع السيسي بوحشية جميع أشكال المعارضة والنشاط السياسي.

وتظهر الحرية الاقتصادية تطوراً غير منتظم إلى حد ما، مما يعكس عدم الاستقرار السياسي في البلاد. ويبدو أن الحرية الاقتصادية تتحسن بعد عام

2014، إذ شرع السيسي في سلسلة من الإصلاحات. ومع ذلك، شهدت فترة حكم السيسي عديداً من المشاكل الاقتصادية: إذ كانت النتائج المتعلقة بحقوق الملكية والحرية الاقتصادية للمرأة لا تزال منخفضة للغاية في عام 2022، وكان هناك تسارع متجدد نحو السيطرة العسكرية على الاقتصاد.

وشرع السيسي في تنفيذ استثمارات ضخمة في البنية التحتية، على أمل أن تؤدي هذه الاستثمارات إلى تحفيز النمو الاقتصادي الدائم. وقد تحولت هذه الاستثمارات إلى ديون كبيرة. أضف إلى ذلك حقيقة أن دول مجلس التعاون الخليجي خفضت كثيراً مساعداتها لمصر، مما يجعل من المستحيل تقريباً سداد ديونها المتضخمة ومدفوعات الفائدة المرتبطة بها. وتواجه البلاد الآن خطر أزمة الديون.

وتمثل الحرية القانونية اتجاهها سلبياً واضحاً في مصر منذ عام 2000، إذ فقد هذا المؤشر الفرعي حوالي 10 نقاط في تلك الفترة. وحصل وضوح القانون، وهو أحد العناصر الأساسية لسيادة القانون، على درجة منخفضة للغاية طوال هذه الفترة. وينعكس هذا الوضع في تدهور الحرية السياسية واستغلال النظام القضائي.

من الحرية إلى الرخاء

ووفقاً للكاتب، وكما هو الحال على جبهة الحرية، فإن ازدهار مصر كان عبارة عن قطار ملاهي يرتفع وينخفض. وفيما أصبح دورة مألوفة، تمر مصر عادة بفترات من تأخر استقرار الاقتصاد الكلي تليها أزمة ميزان المدفوعات. ثم تدعو البلاد صندوق النقد الدولي إلى خطة إنقاذ مقابل إصلاحات جذرية.

وتتألف هذه الإصلاحات الهيكلية المزعومة في كثير من الأحيان من خفض إعانات دعم المستهلكين (الغذاء والوقود)، الأمر الذي يساعد على توحيد الميزانيات على المدى القصير، ولكنه يترك بنية الاقتصاد - بما في ذلك المصالح الخاصة والمحسوبية - دون تغيير. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والقمع. والوضع الحالي لا يختلف عن ذلك، ولا يبشر بالخير لمعالجة أوجه القصور الاجتماعي التي تؤثر على مصر.

ولا تزال درجة الرخاء في مصر أقل بكثير من المتوسط الإقليمي، على الرغم من أنها شهدت زيادة مطردة على مدى السنوات العشرين الماضية، ولم تشهد سوى تراجع بسيط في الفترة 2013-2015. ولا تزال هناك فجوة قدرها 3 نقاط بين درجة الرخاء التي حققتها البلاد ومتوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وكان هناك بعض التقدم المحدود في مجالات التعليم والصحة والبيئة. وقد كان تطور مؤشرات الدخل والتعليم في مصر أفضل إلى حد ما من المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي الحالة الأخيرة، تجاوزت مصر فارقاً قدره 6.4 نقطة مقارنة بالمتوسط الإقليمي في عام 2006، وهو الآن أعلى منه بنقطتين تقريباً.

وفيما يتعلق بعنصري الصحة والبيئة، سجلت البلاد نتائج أقل بشكل واضح من المتوسط الإقليمي، وقد اتسعت الفجوة فعلياً منذ عام 1995. وانخفضت حماية حقوق الأقليات بنحو 8 نقاط بعد عام 2012، تزامناً مع فترة الاضطرابات السياسية، ولكن يبدو أن معظم هذا الخريف قد استرد في السنوات الثلاث الماضية.

الآفاق المستقبلية

ويلفت الكاتب إلى أنه سيتعين على مصر أن تواجه تحديات اقتصادية كلية صعبة للغاية في السنوات القليلة المقبلة، مشيرة إلى أن البلاد مثقلة بالديون، مما يزيد من الوضع الاجتماعي والسياسي المثير للقلق بالفعل. وأجرت مصر انتخابات في ديسمبر 2023. وأعيد انتخاب الرئيس السيسي، وعلى الرغم من أن ذلك سيمنحه الفوز نظرياً تفويضاً للإصلاح.

ومن غير المرجح أن يفعل السيسي أي شيء من شأنه أن يؤثر على المصالح العسكرية أو المحسوبية. وبدلاً من ذلك، قد يضطر السيسي إلى اللجوء إلى مزيد من تخفيض قيمة العملة، الأمر الذي سيشعل المزيد من التضخم ويضر بالأسر الضعيفة. والأكثر من ذلك أن التخفيض سوف يخلق خللاً مدمراً في توازن العملة، مما يزيد من تكلفة خدمة الديون الأجنبية المحتفظ بها بالعملة الأجنبية.

وسيتعين على السيسي إيجاد مصادر خارجية للتمويل خارج أسواق رأس المال، نظراً للتوسع الباهظ في الاقتراض الخارجي. ولم تعد المساعدات المالية من دول الخليج، التي عادة ما توفر شريان الحياة، متاحة. وتتطلع دول الخليج إلى الاستثمار في الأصول الاستراتيجية، ولكنها تريد أيضاً رؤية الإصلاحات قبل القيام بالمزيد لدعم البلاد. ويعتمد الشركاء الخليجيون على صندوق النقد الدولي للضغط من أجل المزيد من الإصلاحات الموجهة نحو السوق.

وفي حين أن الإصلاحات السياسية غير محتملة في ظل الظروف الحالية، فإن الإصلاحات الاقتصادية العميقة تبدو مشكوك فيها أيضاً. والواقع أنها سوف تكون صعبة مع ترسيخ عسكرة السياسة والاقتصاد. وسيستمر هذا الوضع المتعثر في الحد من إمكانات البلاد. ومن الضروري العودة إلى عملية انتقالية متوازنة على المستويين الاقتصادي والسياسي لتجنب عدم الاستقرار الداخلي الذي قد ينجم عن الشباب المحيط. وعلاوة على ذلك، فإن الوضع الجيوسياسي متوتر أيضاً؛ إذ يهدد التصعيد المتجدد للصراع الإسرائيلي الفلسطيني بالتمدد إلى مصر. وهذا يمكن أن يزعزع استقرار البلاد وينتشر إلى المنطقة بأكملها.